



المملكة العربية السعودية - مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة والعشرين

• كلمة افتتاحية لمعالي الوزير

تتطلع حكومة المملكة العربية السعودية إلى العمل مع الدول الأخرى للانتفاء من صياغة قواعد عادلة وتمكينه تضمن التنفيذ الكامل لاتفاقية باريس، وفقاً للقرارات التي تم التصديق عليها في باريس (COP21)، ومراكش (COP 22 / CMA 1-1) وبيون، (COP 23 / CMA 1-2) وذلك في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP 24 / CMA 1-3) والمقرر عقدها من 2 إلى 14 ديسمبر 2018م في كاتوفيتشي، بولندا.

لقد كان من دواعي سرورنا في العام 2015، أننا تمكنا من التوصل إلى المبادئ الأساسية والتي اتفقنا عليها والتي مكنتنا من سد الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. إن المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة تُعد حاسمة لنجاح اتفاقية باريس، مع الأخذ بالاعتبار الواقع المحلي وأولوياته. وبنفس القدر من الأهمية بالنسبة لنا، مبدأ الإنصاف، حق الدول النامية في تحقيق تطلعاتها التنموية. واستناداً إلى هذا الإطار من المبادئ، علينا الآن التأكد من أن هدف ومقصد اتفاقية باريس قد تمت ترجمته إلى آليات وأدوات عملية وفعالة للتنفيذ.

وبالنسبة للمملكة، وبدون أدنى شك، فإن أهداف المناخ ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتنمية المستدامة للبلاد. وفي الواقع، فقد اخترنا مسار التنوع الاقتصادي والتكيف للجمع بين التقدم الوطني باستخدام قدراتنا لتحقيق الحد من الانبعاثات بأكثر الطرق فعالية. ونحن على أمل أن مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة والعشرين COP24 سيمثل حقبة جديدة في السياسة المناخية مفترضاً أن جميع الأطراف تمثل لالتزاماتها تجاه اتفاقية باريس، والتي تسمح للدول بالتصدي لتغير المناخ على أساس قدراتها الفردية وظروفها ومراحلها المختلفة من التنمية الاقتصادية.

من جانبها، تظل المملكة ملتزمة بالمحافظة على مساهماتها الوطنية من خلال اتخاذ الإجراءات التنفيذية المتعلقة بالمناخ والتي من شأنها أيضاً تمكين التنمية المستدامة بما ينسجم مع رؤية المملكة 2030، وخطة التحول الوطني 2020، والمسؤولية الملقاة على عاتق المملكة بحكم موقعها كرائد عالمي لإنتاج وتصدير الطاقة.

وهناك مطلبٌ ملحٌ أرغب في أن أؤكد عليه وهو أن العالم لا يزال يتطلب استثمارات كبيرة في جميع مصادر الطاقة. ولذلك فإن على عاتقنا مسؤولية جماعية لضمان تجنّب اتخاذ إجراءات دون دراسة متعمقة في الحد من الاستثمارات في مصادر الطاقة، والتي تلعب دوراً محورياً لدعم الاقتصادات في جميع أنحاء العالم ومساعدة الناس على تحقيق مستوى أفضل للمعيشة.

وهكذا، فإن التزاماتنا الوطنية المحددة تعكس التزامنا بتطوير تقنيات منخفضة الانبعاثات ونشرها على المستوى التجاري. كما أننا نعمل على تقنيات فصل الكربون واستخدامه وتخزينه، مع إمكانية التوصل إلى خلو الوقود القديم من الانبعاثات. هذا إلى جانب أننا نتعاون مع مصّعي السيارات لتطوير أنظمة مستقبلية لوقود المحركات فائقة الفعالية. وعلى الجانب الآخر، نواصل جهودنا الدؤوبة لتطوير إستراتيجية للطاقة المتجددة وتنفيذ مشاريع طموحة لتكون المملكة العربية السعودية مركزاً عالمياً للطاقة المتجددة.

وإنني أتطلع إلى إحراز تقدم كبير نحو مستقبل واعد وأكثر مراعاة للبيئة لجمعنا – انطلاقاً من كاتفيتشي هذا العام ثم المضي قدماً.

معالي المهندس خالد الفالح
وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية
المملكة العربية السعودية